

حماية المستهلك

المختبر المركزي.. الأمل المنتظر

ولتبدأ بالخضروات والفواكه المستوردة بفحصها قبل السماح لها بالدخول إلى المملكة كما تفعل كثير من دول العالم في استقبال المنتجات الزراعية.

والشركات الزراعية في المملكة إذا أرادت تصدير أي منتج خارج المملكة فإنهم يلزمون بعمل التحليلات اللازمة لضمان خلوها من المبيدات أو تكون في حدود المسموح بها دولياً إن وجدت. ومن ثم يمكن البدء في متابعة منتجاتنا المحلية والتأكد أنه ليس هناك مخالفات في هذا الشأن، هذا هو الحل الأمثل وبدونه لا يمكن أن نحل مشكلة متبقية المبيدات في محاصيلنا الغذائية. وما دفعني لكتابة هذا الموضوع ما شاهدته في أحد المحلات التجارية الكبيرة التي تباع محصول الطماطم وهذا منتج محلي وقد لاحظت عليه رائحة احدى المبيدات الفسفورية التي تتميز براحتها القوية، كما أن فترة التحريم لهذه النوعية من المبيدات تتجاوز الخمسة



د. صالح بن عبدالله الدوسري

عشر يوماً، وللعلم أن هذا المحصول ينتج من إحدى مزارع البيوت المحمية التي تورد كميات كبيرة من هذا المحصول لعدد كبير من المحلات التجارية داخل الرياض، ونوقس أنه تم توريد هذا المحصول بعد يوم أو يومين بعد عملية الرش، وهذا ما يفعله كثير من المزارعين.

لقد بدأت فكرة إنشاء المختبر منذ ما يقارب الثلاث سنوات، ولكن للأسف لم يتم البدء في هذا المشروع الحيوي المهم الذي هو مطلب ضروري لتعظيم المستهلكين في هذا الشأن، والتي أتوقع أن السبب الرئيسي في التأخير هو كسل جهة من الجهات ذات العلاقة تريد أن تكون هي المسؤولة، وهذا أمر غير مقبول ولا يهمننا من هي الجهة المسؤولة عن ذلك ولكن اللهم هو البدء في التنفيذ، وأملنا كبير في الجهات العليا بأن تولي هذا الأمر جل الاهتمام بالإيعاز والتوجيه للبدء في تنفيذ هذا المشروع الوطني المهم وأسأل الله أن يحمينا من شرور هذه الكيماويات.

« أستاذ المبيدات المساعد

جامعة الملك سعود - كلية الزراعة

■ من الموضوعات التي تم طرحها في مقالات سابقة والتي تناولت في مجملها الاستخدام الآمن للمبيدات، من المعروف أن كميات المبيدات المستوردة إلى المملكة بجميع أنواعها في زيادة مستمرة وذلك حسب الإحصاءات التي تصدرها وزارة التخطيط معنلة في مصلحة الإحصاءات العامة، وقد تم تقدير قيمة المبيدات المستوردة في عام 1998م أكثر من 65 مليون دولار، بينما كانت القيمة لها في عام 1997م ما يقارب 26 مليون دولار. ومن المتوقع أن يكون هناك زيادة كبيرة في كمية المبيدات المستوردة خاصة بعد ظهور مرض حمى الوادي المتصدع، وأيضاً من المعروف أنه لا يوجد حتى الآن أي قوانين تراقب استخدام المبيدات على مستوى المملكة وما هي الإجراءات المحدودة من قبل بعض الجهات ذات العلاقة، وهذه الجهات لا تملك الصلاحية في تنفيذ ومتابعة ما يجري داخل المزارع.

لقد كثرت الكلام عن متبقية المبيدات في المحاصيل الزراعية سواء الخضروات أو المحاصيل الحقلية وبخاصة من قبل المستهلكين لأنهم هم الفئة التي سوف تتضرر في حالة حدوث أي خلل في استخدام هذه الكيماويات، وإذا نظرنا إلى حال كثير من المزارع اليوم خاصة البيوت المحمية منها فقد لاحظت من خلال زيارتي الحقلية لبعض مزارع البيوت المحمية أن هناك اسرافاً مفرطاً في استخدام المبيدات وفي كثير من الأحيان لا يكون هناك أي حاجة لعمليات الرش هذه، أنه من الصعوبة مراقبة جميع المزارع على مستوى المملكة نظراً لكثرة المزارع وكذلك تباعد هذه المزارع من منطقة إلى أخرى، إذا ما الحل؟

الحل الأمثل والعلمي من وجهة نظري المتواضعة هو الإسراع في تنفيذ المختبر المركزي على مستوى المملكة ومن ثم إسعاد فروع له في بعض مناطق المملكة الكبرى، وإذا تم إنشاء هذا المختبر سوف يحل جميع المشاكل المتعلقة بمتبقية المبيدات في المحاصيل الزراعية سواء المحلية أو المستوردة.